

” نحو تحقيق جرد وطني للمخطوطات بالجزائر ”

أوقاسي عبد القادر

أستاذ مساعد بقسم علم المكتبات والتوثيق

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

جامعة الجزائر

مُتَكَلِّمًا :

تعتبر المخطوطات العربية إرثا حضاريا هاما تزخر به مختلف المكتبات، حيث تذهب بعض التقديرات إلى أن عددها يبلغ ثلاثة ملايين مخطوط موزعة بين المكتبات العمومية والخاصة والزوايا والمساجد وفي مختلف مناطق العالم.

ولأن العديد من هذه المخطوطات لم يحظ لحد الآن بالتعريف أو الضبط لأسباب عدة، فإن أي تخطيط للحفاظ عليها يبقى دون الهدف المنشود، وهو الاستفادة من هذا الكم الهائل من الوثائق وإتاحتها للباحثين. والجزائر تملك كغيرها رصيда لا يستهان به من المخطوطات موزعا بين المكتبات والهيئات العمومية (المكتبة الوطنية الجزائرية، وزارة الشؤون الدينية...)، أو الزوايا أو الخواص.

ورغم الجهود المبذولة للتعريف بهذا التراث المخطوط سواء بفهرسته أو تحقيقه ونشره، فإن المشكل المطروح هو كيفية الوصول إلى المخطوطات التي في حوزة الخواص للتعريف بها وضبطها وتيسير إتاحتها للمستفيدين.



وهنا نطرح التساؤلات التالية: ما هي الأسباب التي تدفع بالكثير من الملاك إلى عدم إتاحة مخطوطاتهم للفهرسة والبحث؟

ما هو التصور الذي يمكن من خلاله تيسير هذه المهمة ؟

ما الهدف من إشراك الملاك في عملية الجرد العام للمخطوطات بالجزائر؟

ما هي وسائل المتابعة اللازم توفرها لإنجاح هذا التصور ميدانيا ؟

1- الأسباب التي تدفع الكثير من الخواص إلى عدم إتاحة مخطوطاتهم للفهرسة والبحث :

أثبتت التجربة هنا بالجزائر أن الكثير من الخواص يمتلكون رصيда لا يستهان به من المخطوطات يتفاوت من فرد إلى آخر، غير أن الكثير منها يبقى مجهولا أو محصورا في فئة قليلة لأن الكثير منهم يرفض تقديمها حتى لمجرد الفهرسة، فما بالناس بالتصوير أو البيع. وبعد الاستماع إلى بعض الملاك و ما توصلنا إليه من خلال تجربتنا بالمكتبة الوطنية الجزائرية وبمصلحة المخطوطات والمؤلفات النادرة بالضبط، تبين لنا أن هناك العديد من الأسباب أدت إلى هذا الوضع نوجزها فيما يلي:

❖ الكثير من الملاك فقد مخطوطاته عند تقديمها لبعض الباحثين.

❖ عدم الثقة في السلطات حيث ضاعت الكثير من المخطوطات سلمت إلى شخصيات رسمية.

❖ انعدام الثقة بعد كل هذه التجارب المريرة، وخاصة أن هذه المخطوطات توارثها الملاك أبا عن جد وبالتالي يرفضون التفريط فيها.

❖ إهمال الملاك في أي عمل يتعلق برصد هذه المخطوطات وهم حجر الزاوية لإنجاح عملية من هذا القبيل.

وبعد سرد هذه الأسباب يتبين لنا أن عامل الثقة مفقود وهو العنصر الأساسي للوصول إلى التعريف بهذه المخطوطات.

1- ملك المخطوطات والجرد الوطني للمخطوطات:

لإنجاح مشروع وطني لجرد كل المخطوطات الموجودة بالجرد ولدى الخواص تحديدا نرى ما

يلي:



✻ اعتماد مشروع وطني للضبط الببليوغرافي للمخطوطات بالجزائر، يحظى بدعم أعلى السلطات في البلاد (الرئاسة، وزارة الاتصال والثقافة) ماديا ومعنويا، على غرار الاهتمام بالمشاريع الأخرى (الجانب البيئي مثلا).

✻ وضع تصور دقيق لكل العناصر التي تشارك في إنجاح هذا المشروع بما فيهم الملاك والباحثين والسلطات الرسمية.

✻ جعل الملاك محور هذا المشروع بحيث تنشأ قاعدة بيانات تعرف بهم، ووضعها في متناول الباحثين تثميناً لما يمتلكون من مخطوطات.
ومن خلال العناصر السابقة يتبين أن ملك المخطوطات عنصر هام للوصول إلى جرد وطني للمخطوطات ويهدف إشراكهم إلى تحفيزهم على تقديم ما لديهم من مخطوطات وبالتالي تحديد أماكن تواجدها وعددها بصفة دقيقة.

2- نحو تصور لجرد وطني للمخطوطات بالجزائر:

ما دام هذا المشروع لن يكتب له النجاح إلا بإشراك ملك المخطوطات، فإننا نرى لتحقيق هذه العملية ما يلي:

✻ إجراء عملية تحسيسية وإشهارية لهذا المشروع على مستوى وسائل الإعلام سواء المكتوبة أو المسموعة أو المرئية للتعريف به وشرح أبعاده ومرامييه.

✻ تتم عملية إشراك الملاك حسب ثلاث صيغ:

أولاً: التمكين من وصف ببليوغرافي للمخطوطات التي بحوزتهم.

ثانياً: التمكين من تصوير المخطوطات التي بحوزتهم مع الحصول على نسخة مصورة.

ثالثاً: بيع المخطوطات لمن يرغب في ذلك.

وبعد كل صيغة يمكن أن نتوصل إلى ما يلي:

فالصيغة الأولى تمكننا من بناء قاعدة بيانات ببليوغرافية لكل المخطوطات الموجودة مع تحديد اسم مالكيها ومكان تواجدها.

أما الصيغة الثانية فإنها تسمح بالحصول على نسخ من هذه المخطوطات وبالتالي الاستفادة منها حتى في حالة ضياعها بعد عملية التصوير.



أما الصيغة الثالثة فإنها ستسمح بإثراء الأرصدة الموجودة حاليا وخاصة بالمكتبة الوطنية الجزائرية التي تمتلك المؤهلات البشرية والمادية للحفاظ على هذه المخطوطات وفقا لمهامها المتمثلة في الحفاظ على التراث الوطني.

ولإنجاح هذه العملية (الجرد الوطني للمخطوطات) نرى ضرورة وضع مكافأة للملاك، وهي شيء جوهري تختلف من صيغة إلى أخرى تكون حافزا لهم لتقديم هذه المخطوطات.

4- وسائل المتابعة لإنجاح مشروع الجرد الوطني للمخطوطات:

حتى لا يتوقف المشروع في نقطة البداية لا بد من إيجاد وسائل فعالة تتولى عملية المتابعة حتى آخر مرحلة ونراها كما يلي:

- ضرورة إشراك كل الكفاءات المهمة بمجال المخطوطات سواء أفراد أو هيئات (المكتبة الوطنية الجزائرية، وزارة الشؤون الدينية، وزارة الاتصال والثقافة، مخابر المخطوطات بجامعة الجزائر وهران) لوضع التصور الميداني للعملية وتنسيق الجهود وتقسيم المهام.
- وضع رصيد مالي خاص لهذه العملية لتفادي التعقيدات الإدارية وتمكين الملاك من حوافزهم المالية بصورة مباشرة ويسيرة.
- تحصين المشروع بكل الإجراءات القانونية اللازمة لإنجاحه.
- اعتبار تجربة المكتبة الوطنية الجزائرية في مجال المخطوطات فإنها المؤهلة عمليا وقانونيا لأن تكون بؤرة التنسيق لنجاح هذا المشروع.

الخلاصة:

لأشك أن كل مهتم بشأن المخطوطات في الجزائر يسره يوما أن يكون لديه إحصاء دقيق لما يوجد منها في مختلف المناطق وهو الأمر الذي من دونه لا يمكن بناء أي سياسة وطنية دقيقة للحفاظ على هذا التراث، وعليه فإن عملية الجرد هي أول خطوة للوصول إلى هذا الهدف مما يجعل كل الخطوات التالية مبنية على أسس متينة ومعلومات محددة وبالتالي حماية هذا الكم الهائل من الوثائق من الضياع.